الجمعية العمومية غير العادية صادقت على تعديلات في عقد التأسيس والنظام الأساسي

مساهمو «الوطني» يقرّون زيادة رأسماله المصرح به إلى 1,5 مليار دينار

حمد البحر وعصام الصقر وشيخة البحر وصلاح الفليج خلال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لبنك الكويت الوطني

جانب من الحضور خلال الجمعية العمومية للبنك

■ يحق لمجلس الإدارة بقرار منه زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل بحدود رأس المال المصرح به

■ تفويض مجلس الإدارة بتحديد مقدار وطرق الزيادة وتواريخ استدعائها وسائر شروطها وأحكامها

عقد بنك الكويت الوطني اجتماع جمعيته العامة غير العادية بنسبة حضور بلغت 71,066٪ من المساهمين، حيث أقرت الجمعية جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها، وفي مقدمتها زيادة رأس المال المصرح به، إضافة إلى تعديل عدد من مواد عقد التأسيس والنظام الأساسي، ما يؤكد ثقة المساهمين في استراتيجية البنك وخططه المستقبلية، وحرصهم على دعمه في تعزيز متانة مركزه المالي واقتناص فرص النمو.

وصادق المساهمون خلال العمومية غير العادية على زيادة رأس المال المصرح به للبنك من 1 مليار دينار كويتي موزعا على 10 مليارات سهم إلى 1,5 مليار دينار موزعا على 15 مليار سهم، بقيمة اسمية قدرها 100 فلس للسهم الواحد، على أن يكون لمجلس الإدارة بقرار منه زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل في حدود رأس المال المصرح به.

وفوضت العمومية مجلس الإدارة بتحديد مقدار وطرق الزيادة وتواريخ استدعائها وسائر شروطها وأحكامها، وأن يتصرف في كسور الأسهم التي تنتج عن الزيادة على الوجه الذي يراه ملائما.

كما فوض المساهمون مجلس الإدارة أيضا – في غير حالات الزيادة لغرض إصدار أسهم منحة مجانية توزع على المساهمين – أن يقرر إضافة علاوة إصدار عند كل زيادة أو اكتتاب جديد، وأن يحدد قيمة هذه العلاوة لإضافتها إلى القيمة الاسمية لأسهم الزيادة، وأن يستعين بمن يراه في تنفيذ كل أو بعض ما ذكر مما تتقدم، مع مراعاة استيفاء المتطلبات واستصدار الموافقات اللازمة، وفقا لأحكام القانون وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية.

وأقرت الجمعية تعديل نص المادة الخامسة من كل من عقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الكويت الوطني، لتعكس رأس المال المصرح به بعد إقرار زيادته، إلى جانب تعديل المادة التاسعة والأربعين من النظام الأساسي المتعلقة بسياسات الاقتطاع السنوي للاحتياطي الإجباري والاختياري، ونسبة الـ1٪ من الأرباح الصافية لصالح مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، حيث تهدف هذه التعديلات إلى منح مجلس الإدارة مرونة أكبر في إدارة الفوائض المالية، بما في ذلك إمكانية توزيع أرباح نقدية نصف سنوية شريطة أن تكون من أرباح محققة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وعلى ألا يمس التوزيع برأس المال المدفوع.

وتأتي هذه القرارات التي اعتمدتها الجمعية العمومية غير العادية لبنك الكويت الوطني في إطار استراتيجية البنك لتعزيز متانة مركزه المالي ودعم قدرته على التوسع في عملياته التشغيلية، مع الالتزام الكامل بتعليمات الجهات الرقابية ذات الصلة.

وكان بنك الكويت الوطني قد عقد اجتماع جمعيته العمومية العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بتاريخ 14 مارس الجاري، حيث أقرت الجمعية جميع بنود جدول أعمالها، وعلى رأسها توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 35 فلسا للسهم الواحد وأسهم منحة بواقع 5٪ (5 أسهم لكل مئة سهم)، وذلك انطلاقا من التزام البنك بتعظيم القيمة لمساهميه، وبما يعكس قوة مركزه المالي وقدرته على مواصلة تحقيق أداء متميز مع الحفاظ على مرونة قاعدته الرأسمالية.

سيولة قاربت مليار دينار في البورصة منذ اندلاع الأزمة.. وسياسة نقدية استباقية توسع التمويل وتدعم الاستقرار المالي

اقتصاد يعمل دون انقطاع.. ماذا تكشف بيانات شهر من الحرب عن بنية الاقتصاد الكويتي؟

أحمد مغربي

خلال 30 يوما من التوترات الإقليمية المتصاعدة نتيجة الحرب الأميركية ـ الإسرائيلية ـ الإيرانية، لم يكن السؤال المطروح في الكويت: هل سيتأثر الاقتصاد؟ بل كان: كيف سيستمر؟

الإجابة لم تأت من التصريحات أو التقديرات، بل من الواقع العملي على الأرض، سوق مالي واصل التداول بشكل يومي، محققا مكاسب سوقية رغم التذبذب في بعض الجلسات، وإدراجات جديدة تمت في توقيت استثنائي، وقطاع مصرفي حافظ على تقديم خدماته دون انقطاع، إلى جانب شركات وبنوك عقدت جمعياتها العمومية في مواعيدها المحددة، وباشرت توزيع الأرباح النقدية والمنحة وفق جداول الاستحقاق، فيما استمرت السيولة في الحركة داخل الاقتصاد دون أن تتجمد أو تتجه إلى الخروج، في وقت بقيت فيه الأسواق المحلية نشطة تعكس استمرار الطلب والاستهلاك.

ما يميز هذه المرحلة أن الاقتصاد الكويتي لم يدخل في نمط دفاعي، ولم يتجه إلى الانكماش أو الترقب الحاد، بل واصل العمل بإيقاع شبه طبيعي رغم الضغوط الخارجية. وهذا الأداء لا يرتبط بعامل منفرد، بل يعكس تكاملا في عمل المنظومة الاقتصادية بمختلف مكوناتها، وقدرتها على الاستمرار تحت الضغط دون تعطل.

وخلال هذا الشهر، لم تختف المخاطر، لكنها بقيت ضمن نطاق السيطرة، ولم تتوقف الأنشطة، بل أعادت ترتيب نفسها تدريجيا، في مشهد يؤكد أن الاقتصاد الكويتي يعيد تشغيل نفسه بكفاءة وفق معطيات المرحلة.. وفيما يلي التفاصيل:

أولا: سيولة بورصة تقترب من المليار دينار

على خلاف ما تشهده عادة الأسواق في أوقات الأزمات من انحسار السيولة، حافظت بورصة الكويت على تدفقات نقدية نشطة منذ بداية الحرب في 28 فبراير الماضي، حيث بلغ إجمالي السيولة المتداولة نحو 966,22 مليون دينار عبر تداول 2,93 مليار سهم، في مؤشر واضح على استمرار النشاط الاستثماري وعدم خروج الأموال من السوق بشكل جماعي.

وتعكس قراءة توزيع السيولة على مدار الأسابيع الأربعة الأولى من الأزمة نمطا متدرجا يتسم بالهدوء النسبي، بعيدا عن التقلبات الحادة، حيث سجلت التداولات خلال أول أربع جلسات حتى 5 مارس الجاري نحو 290 مليون دينار من خلال تداول 823 مليون سهم، وهو مستوى يعكس استجابة سريعة من السوق دون حالة ارتباك.

ومع دخول الأسبوع الثاني، بلغت السيولة نحو 267 مليون دينار عبر تداول 846 مليون سهم، قبل أن تتراجع إلى 221,99 مليون دينار خلال الأسبوع الثالث من خلال تداول 676 مليون سهم، ثم إلى 187,23 مليون دينار في الأسبوع الرابع عبر تداول 588 مليون سهم.

ويشير هذا المسار إلى أن بورصة الكويت لم تتحول إلى سوق دفاعي، بل حافظت على حد أدنى قوي من التداولات، مدعومة باستمرار ثقة المستثمرين وقدرة السوق على استيعاب المتغيرات دون فقدان الزخم.

ثانيا: 141 شركة مدرجة.. والسوق الأول يعزز ثقله بـ40 شركة

في خطوة تعكس استمرارية النشاط المؤسسي لسوق المال، شهدت بورصة الكويت إدراج أسهم شركة تروللي للتجارة العامة في السوق الأول بتاريخ 25 مارس، ليرتفع إجمالي عدد الشركات المدرجة إلى 141 شركة، منها 40 شركة ضمن السوق الأول، وهو ما يعزز من عمق السوق وقاعدته الاستثمارية.

ولا تقتصر دلالة هذا الإدراج على كونه إضافة رقمية، بل تمثل مؤشرا واضحا على استمرار التوسع الرأسمالي للسوق الكويتي في توقيت استثنائي، حيث يعكس تنفيذ عملية إدراج جديدة وسط بيئة إقليمية متوترة جاهزية البنية التنظيمية وقدرتها على الحفاظ على استمرارية العمليات الاستراتيجية دون تأجيل أو تعطل. كما يعكس الإدراج استمرار ثقة الشركات والمستثمرين في السوق الكويتي كمنصة قادرة على النمو، حتى في ظل بيئة إقليمية تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين.

ثالثا: 50,41 مليار دينار قيمة السوق الرأسمالية

حافظت بورصة الكويت على مستوى مستقر من حيث القيمة الرأسمالية، حيث بلغ إجمالي القيمة السوقية نحو 50,41 مليار دينار، توزعت بواقع 42,56 مليار دينار للسوق الأول، و7,85 مليارات دينار للسوق الرئيسي.

ويعكس هذا التماسك قدرة السوق على امتصاص الضغوط قصيرة الأجل دون تسجيل تراجعات حادة، مدعوما بثقل الأسهم القيادية في السوق الأول، الذي يشكل الركيزة الأساسية لاستقرار القيمة السوقية، حيث نجح السوق في تنفيذ المراجعة الأولى لمؤشرات فوتسي راسل وستاندرد آند بورز خلال جلسة 18 مارس الجاري، وهي محطة فنية مهمة أسفرت عن دخول سيولة أجنبية بلغت نحو 36,7 مليون دينار، ليرتفع إجمالي السيولة المتداولة في ختام الجلسة إلى نحو 74,86 مليون دينار.

رابعا: إدارة نقدية استباقية

وفي خطوة تعكس إدارة نقدية استباقية، تحرك بنك الكويت المركزي لتعزيز مرونة القطاع المصرفي من خلال حزمة إجراءات شاملة استهدفت توسيع القدرة التمويلية للبنوك دون الإخلال بمتانة مراكزها المالية، مستندا إلى قاعدة قوية من مؤشرات السلامة المالية التي تفوق المتطلبات الدولية بهوامش مريحة، سواء على مستوى السيولة أو كفاية رأس المال.

وجاءت الإجراءات الأخيرة لتترجم هذا التوجه عمليا، حيث تم خفض معايير السيولة الأساسية عبر تقليص معيار تغطية السيولة (LCR) من 100٪ إلى 80٪، ومعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) من 100٪ إلى 80٪، ونسبة السيولة الرقابية (RLR) من 18٪ إلى 15٪، إلى جانب توسيع الحدود القصوى للفجوات التراكمية في نظام السيولة لتصل إلى 20٪ لفترة 7 أيام، و30٪ لشهر، و40٪ لثلاثة أشهر، و50٪ لستة أشهر، بما يمنح البنوك مرونة أكبر في إدارة تدفقاتها النقدية.

وعلى صعيد التمويل، قام «المركزي» برفع الحد الأقصى للإقراض (MLL) من 90٪ إلى 100٪، وهو ما يعزز قدرة البنوك على ضخ التمويل في الاقتصاد ودعم استمرارية الأنشطة المختلفة، في وقت تتطلب فيه المرحلة الحفاظ على تدفق الائتمان دون انقطاع.

كما شملت الحزمة الإفراج عن جزء من المصدة الرأسمالية التحوطية بنسبة 1٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر (CET1)، ما أدى إلى خفض متطلبات كفاية رأس المال إلى 12٪ بدلا من 13٪، وهو إجراء يهدف إلى تحرير جزء من رأس المال لدعم الإقراض دون المساس بالاستقرار المالي.

خامسا: الجمعيات العمومية وتوزيعات الأرباح

واصلت الشركات والبنوك المدرجة انعقاد جمعياتها العمومية وفق الجداول الزمنية المحددة، إلى جانب بدء تنفيذ توزيعات الأرباح النقدية والمنحة للمساهمين دون أي تأخير، في مؤشر واضح على استقرار العمليات المؤسسية، ويعكس هذا الانتظام كفاءة منظومة سوق المال، خاصة دور وزارة التجارة والصناعة وشركة المقاصة في إدارة عمليات التسوية والتوزيع بدقة، بما يضمن وصول المستحقات إلى المساهمين وفق الآليات المعتمدة دون تعطل أو تأجيل.

كما يؤكد استمرار هذه الاستحقاقات أن الشركات لم تتجه إلى تأجيل قراراتها المالية أو التحفظ على توزيعاتها، بل واصلت التزاماتها تجاه المساهمين، وهو ما يعزز من ثقة المستثمرين، ويكرس صورة السوق الكويتي كبيئة مستقرة قادرة على الحفاظ على انضباطها المؤسسي حتى في ظل الظروف الاستثنائية.

وفي المحصلة، لا تكشف بيانات هذا الشهر عن مجرد استقرار عابر، بل عن اقتصاد يمتلك القدرة على العمل بكفاءة تحت الضغط دون أن يفقد توازنه، حيث تلاقت السيولة النشطة مع الانضباط المؤسسي والسياسة النقدية الاستباقية لتشكل منظومة متماسكة حدت من انتقال الصدمة واحتوت آثارها. فالتداول استمر، والتمويل تدفق، والاستحقاقات نفذت في مواعيدها، ما يؤكد أن الاقتصاد الكويتي لا يكتفي بالصمود أمام الأزمات، بل يديرها بمرونة وكفاءة، محافظا على استقرار بيئته الاستثمارية وثقة مكوناته في واحدة من أكثر الفترات الإقليمية حساسية.